بسم الله الرحمن الرحیم

سرشناسه:	محسنی، محمدآصف، ۱۳۱۴ -
عنوان و نام پدیدآور:	بحوث في علم الرجال / محمد آصف المحسني.
مشخصات نشر:	قم، چهارراه شهدا، خیابان حجتیه، مرکز بین‌المللی ترجمه و نشر المصطفی ﷺ.
	مرکز بین‌المللی ترجمه و نشر المصطفی ﷺ، ۱۳۸۹.
مرجع تولید:	پژوهشگاه بین‌المللی المصطفی ﷺ
شابک:	۹۷۸-۹۶۴-۱۹۵-۲۱۱-۴
وضعیت فهرست نویسی:	فیپا
یادداشت:	عربی.
یادداشت:	چاپ دوم: ۱۳۹۴ (فیپا).
یادداشت:	چاپ سوم: ۱۳۹۷ (فیپا).
یادداشت:	چاپ چهارم: ۱۳۹۸ (فیپا).
موضوع:	حدیث -- علم‌الرجال
شناسه افزوده:	جامعة المصطفی ﷺ العالمیة. مرکز بین‌المللی ترجمه و نشر المصطفی ﷺ
رده بندی کنگره:	BP ۱۱۴/م۳ب۳ ۱۳۸۹
رده بندی دیویی:	۲۹۷/۲۶۴
شماره کتابشناسی ملی:	۲۱۱۰۵۱۵

BA۰۱۱۹

بحوث في علم الرجال

آية الله محمد آصف المحسني

مركز المصطفى ﷺ العالمي
للترجمة والنشر

بحوث في علم الرجال

تأليف: آية‌الله محمد آصف المحسني

الطّبعة الرابعة: ١٤٤١ق / ١٣٩٨ش

النّاشر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

المطبعة: نارنجستان ● **السّعر:** ٦٢٠٠٠٠ ريال ● **عدد النّسخ:** ٥٠٠ نسخة

مراكز التوزيع:

➢ إيران؛ قم، مفترق الشهداء، شارع معلم الغربي (شارع الحجّتية)، زقاق ١٨.

هاتف: ٣٧٨٣٦١٣٤ ٢٥ ٩٨+ فاكس:(الرقم الداخلي١٠٥)/٣٧٨٣٩٣٠٥ ٢٥ ٩٨+

➢ إيران؛ قم، شارع محمّد الأمين، تقاطع سالاريّة. هاتف: ٣٢١٣٣١٠٦ ٢٥ ٩٨+

miup@pub.miu.ac.ir http://buy-pub.miu.ac.ir pub_almustafa

نشكر أعضاء المركز الذين تابعوا مراحل الطباعة والنشر حتى مراحله الأخيرة.

■ **مدير مركز النشر:** مصطفى نوبخت

■ **مدير الإنتاج:** جعفر قاسمي ابهري

■ **المشرف الفني:** علي عبادي فرد

■ **مصمم الغلاف:** مسعود مهدوي

■ **المشرف على الطباعة:** نعمت‌الله يزداني

حقوق الطبع محفوظة للناشر

يمنع منعًا باتًا إعادة نشر أو طباعة أو تصوير الكتاب، أو تخزينه في أيّ نظام بصري أو نظام كمبيوتر، أو ترجمته لإحدى اللغات، أو إعادة تسجيله صوتيًا، بدون تصريح مسبق ومكتوب من الناشر، وأيُّ مخالفة لما ذكر يعرض للمساءلة القانونية والقضائية.

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين المعصومين. وبعد، إنّ التطوّر المعرفي الذي يشهده عالمنا اليوم في مختلف المجالات، بخاصّة بعد ثورة الاتصالات الحديثة التي هيّأت فرصاً فريدة للاطلاع الواسع، ودفعت بعجلة الفكر والثقافة والتعليم إلى آفاق واسعة.

وغدا الإنسان يترقّب في كلّ يوم تطوّراً جديداً في البحوث العلمية، وفي المناهج التي تنسجم مع هذا التطوّر الهائل، ومع كلّ ذلك بقيت بعض المناهج الدراسية حبيسة الماضي ومقرراته.

وبعد أن بزغ فجر الثورة الاسلامية المباركة بقيادة الإمام الخميني قدس سره، انبثقت ثورة علمية وثقافية كبرى، ممّا حدا برجال العلم والفكر في الجمهورية الإسلامية أن يعملوا على صياغة مناهج دراسية جديدة لمجمل العلوم الإنسانية، والإسلامية بشكل خاصّ؛ فأحدث هذا الأمر تغييراً جذرياً وأساسياً في الكتب الدراسية في الحوزات العلمية والجامعات الأكاديمية.

وفي ظلّ إرشادات قائد الجمهورية الإسلامية الإمام الخامنئي(مدّظّله)؛ أخذت المؤسّسات العلمية والثقافية على عاتقها تجديد الكتب الدراسية وتحديثها على مختلف الصعد، بخاصّة مناهج الحوزة العلمية، التى هي ثمرة جهود كبار الفقهاء والمفكرين عبر تاريخها المجيد.

من هنا بادرت جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية إلى تبنّي المنهج العلمي الحديث في نظامها الدراسي، وفي التأليف، والتحقيق، وتدوين الكتب الدراسية لمختلف المراحل الدراسية

ولجميع الفروع العلمية، وفي شتّى الموضوعات بما ينسجم مع المتغيّرات الحاصلة في مجمل دوائر الفكر والمعرفة.

فقامت بمخاطبة العلماء والأساتذة؛ ليساهموا في تدوين كتب دراسية على الأُسس المنهجية الحديثة للعلوم الإسلامية خاصّة، ولسائر العلوم الإنسانية: كعلوم القرآن، والحديث والفقه، والتفسير، والأُصول، وعلم الكلام والفلسفة، والسيرة والتأريخ، والأخلاق، والآداب، والاجتماع، والنفس، وغيرها، حملت هذه المناهج طابعاً أكاديمياً مع حفاظها على الجانب العلمي الأصيل المتّبع في الحوزات العلمية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام الرسالية.

ومن أجل نشر هذه المعارف والعلوم، بادرت جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية إلى تأسيس «مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمي للترجمة والنشر» لتحقيق، وترجمة، ونشر كلِّ ما يصدر عن هذه الجامعة الكبيرة، ممّا ألّفه أو حقّقه العلماء والأساتذة في مختلف الاختصاصات وبمختلف اللغات.

والكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ، **بحوث في علم الرجال** هو مفردة من مفردات هذه المنظومة الدراسية الواسعة، قام بتأليفه الأستاذ الفاضل **آية‌الله محمد آصف المحسني**.

ويحرص مركز المصطفى العالمي على تسجيل تقديره لمؤلفه الجليل على مابذله من جهد وعناية، كما يشكر كلَّ من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب وتقديمه للقراء الكرام.

وفي الختام نتوجّه بالرجاء إلى العلماء والأساتذة وأصحاب الفضيلة للمساهمة في ترشيد هذا المشروع الإسلامي بما لديهم من آراء بنّاءة وخبرات علمية ومنهجية، وأن يبعثوا إلينا بما يستدركون عليه من خطأ أو نقص يلازمان الإنسان عادة؛ لتلافيهما في الطبعات اللاحقة، نسأله تبارك وتعالى التوفيق والسداد، والله من وراء القصد.

مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمي
للترجمة والنشر

الفهرس

كلمةالمؤلف: في تعريف علم الرجال ولزوم الحاجة إليه ١١

مقدّمة الطبعة الخامسة..... ١٥

مقدّمة الطبعة الرابعة ١٦

مقدمة الطبعة الثالثة..... ١٧

علم الرجال في الشرع ١٨

البحث الأوّل: في ضوابط التّصديق والتّضعيف ٢١

البحث الثاني: في أمارات التّوثيق والجرح عند الرجاليّين ٢٥

الفصل الأوّل: في الأمارات الضعيفة ٢٥

الفصل الثّاني: في الأمارات القليل نفعها..... ٣٤

الفصل الثالث: في الأمارات المفيدة ٣٦

البحث الثالث: في مدرك حجيّة قول الموثّقين والجارحين..... ٤٠

البحث الرابع: في اعتبار التّوثيقات الموجودة..... ٥١

المعضلة من جهتين:..... ٥٨

البحث الخامس: حول وثاقة مشائخ ابن قُولويهِ..... ٦٠

دعم وتأكيد..... ٦٢

البحث السادس: حول وثاقة مشائخ النجّاشي..... ٦٥

البحث السابع: حول توثيقات ابن عقدة..... ٦٩

البحث الثامن: حول وثاقة الرّواة في تفسير القمّي ٧٢

البحث التّاسع: في بقية التّوثيقات العامّة..... ٧٦

البحث العاشر: حول عدالة صحابة النّبي الأعظم صلى الله عليه وآله ٧٩

البحث الحادي عشر: حول أصحاب الإجماع ٨٥

البحث الثّاني عشر: في أنّ الترحّم المكرّر علاّمة الحسن ٩٦
البحث الثالث عشر: في ذكر من هم فوق التّوثيق والتحسين ١٠٣
البحث الرابع عشر: حول مشائخ الإجازة ١٠٤
البحث الخامس عشر: نقد كلام الفاضل الأردبيلي ١٠٨
البحث السادس عشر: حكم التنافي بين قولي شخص في التّوثيق والتّجريح ١١٢
البحث السابع عشر: تعارض الحديث وقول الرجالي ١١٣
البحث الثامن عشر: تقديم قول الأضبط ونصّ أحد على ظاهر غيره ١١٥
البحث التّاسع عشر: في طريق الصدوق إلى جميل في الفقيه ١١٧
البحث العشرون: في بيان بعض المسائل النافعة ١٢١
البحث الواحد والعشرون: حول طبقات الرّواة ١٣٧
البحث الثّاني والعشرون: الاحتياط في روايات بعض الرّواة ١٤٨
البحث الثالث والعشرون: في حال المكنين بأبي بصير ١٥٥
البحث الرابع والعشرون: في وثاقة المعلّى بن خُنَيس ١٦٥
البحث الخامس والعشرون: في انصراف الاسم المشترك إلى من له كتاب ١٦٨
البحث السادس والعشرون: في إيضاح بعض الأسانيد ١٦٩
البحث السابع والعشرون: في ذكر بعض من هو كثير الرّواية أو متوسّطها ١٧٢
البحث الثامن والعشرون: في بعض ما يتعلّق باتّصال الأسانيد ١٧٦
تنبيه ١٧٩
البحث التّاسع والعشرئن: في تفسير كلمة: الثقة ١٨٠
البحث الثّلاثون: هل يعتبر ذكر السبب في التّوثيق والجرح وحكم تعارضهما؟ ١٨٤
البحث الواحد والثلاثون: في شروط الراوي ١٨٧
البحث الثّاني والثلاثون: في تقسيم الإخبار ١٩١
البحث الثالث والثلاثون: معنى: الصّحة في مصطلح القدماء ١٩٥
نقل ونقد ١٩٩
البحث الرابع والثلاثون: حول المراجع الرجاليّة وسائر كتب الرجال ٢٠١
المراجع الرجاليّة المهمّة أربعة ٢٠١
الكتب الرجاليّة للإماميّة ٢١٨
البحث الخامس والثلاثون: في بيان أصحاب التّجريح والتعديل ٢٢٢
البحث السادس والثلاثون: حول الأقوال في اعتبار المراسيل ٢٢٧
توضيح وتحقيق ٢٣٢

البحث السابع والثلاثون: حول أخبار المهملين ٢٤٣
البحث الثامن والثلاثون: حول: الرّوايات المرسلة وروايات غير الإمامي في فرض التعارض وعدمه عند الشّيخ ٢٤٧
البحث التّاسع والثلاثون: حول الأُصول الأربعمائة ٢٥٦
البحث الأربعون: حول أسانيد الحلّي في مستطرفات السرائر ٢٦٠
البحث الواحد والأربعون: حول اعتبار كتاب الأشعثيات ٢٦٤
البحث الثّاني والأربعون: حول الكتب الأربعة الإخباريّة ٢٧٠
تتمّة مهمّة فيها أُمور ٢٩١
كلام آخر حول اعتبار الأحاديث الكتب الأربعة ٢٩٥
خاتمة الكلام ٣٠٠
البحث الثالث والأربعون: حول أسناد قصص الأنبياء ٣٠٣
١. في ذكر أسناده التفصيليّة إلى الصدوق رحمه الله ٣٠٤
٢. في اعتبار روايات هذا الكتاب ٣٠٧
البحث الرابع والأربعون: كيفيّة طُرق الشّيخ إلى الكتب والأُصول والروايات ٣٠٩
تطبيق تحقيقي ٣١٥
سدّ باب آخر ٣١٨
خاتمة المطاف ٣١٩
البحث الخامس والأربعون: في بيان طرق مشيخة التهذيب ٣٢٣
مقدّمة وتمهيد ٣٢٣
إحداث منهج جديد ٣٢٥
إشكال ودفع ٣٣٠
تتمة ٣٤٠
تحقيق وتنقيب ٣٤٤
تعقيب وتشريح ٣٥١
خاتمة ٣٧٢
كلام مع الشّيخ الطوسي رحمه الله ٣٧٤
كلمة أخيرة لإظهار حقيقة ٣٧٥
البحث السادس والأربعون: حول مشيّخة الفقيه ٣٧٨
البحث السابع والأربعون: في بعض آراء أهل السنّة ٣٩٤
البحث الثامن والأربعون: في بيان بعض مطالب علم الدراية ومصطلحاته ٣٩٨
البحث التّاسع والأربعون: في الاستثناء من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى ٤٠٣
البحث الخمسون: حول آل أبي شُعْبة ٤٠٨

نقل ونقد ٤٠٩
البحث الواحد والخمسون: حول أحاديث حمّاد بن عيسى ٤١٢
البحث الثّاني والخمسون: حول اعتبار الكتب الحديثيّة ٤١٦
١. حول كتاب علي بن جعفر رضي الله عنه ٤١٩
٢. حول كتابي الحسين بن سعيد رحمه الله ٤٢٠
٣. حول نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى ٤٢١
٤. حول كتاب محاسن البرقي ٤٢٤
٥. حول بصائر الدرجات للصفّار رحمه الله ٤٢٦
٦. حول اعتبار قرب الأسناد للحِمْيَري ٤٢٧
٧. حول اعتبار تفسير القمّي ٤٢٨
٨. حول رجال الكشي رحمه الله ٤٢٩
٩. حول كامل الزيارات ٤٣٠
١٠. حول غيبة النعماني رحمه الله ٤٣١
١١. حول كتب الشّيخ الصدوق رحمه الله الثمانية ٤٣٢
١٢. حول اعتبار *إرشاد المفيد* رحمه الله و*أماليه* ٤٣٤
١٣. حول *أمالي* الشّيخ وغيبته و*مصباحه* و*أمالي* ابنه رحمه الله ٤٣٤
١٤. حول اعتبار قصص الأنبياء للراوندي رحمه الله ٤٣٦
١٥. تصحيح عامّ ٤٣٧
البحث الثالث والخمسون: في الأحاديث الواردة في حقّ الرّواة ٤٤٠
البحث الرابع والخمسون: في مَن وُثّق أو ضُعّف بعنوانه في هذا الكتاب ٤٤٣
في أسماء مَن يُحتاط في رواياتهم ٤٤٦
في أسماء الضعفاء والمجهولين ٤٤٦
بيان حال نگارنده ٤٤٩
المؤَلّفات المطبوعة للمؤلِّف ٤٥٣

كلمةالمؤلف

في تعريف علم الرجال ولزوم الحاجة إليه

علم الرجال علم يبحث فيه عن أحوال الرّواة الّتي لها دخل في اعتبار رواياتهم وعدمه، من: الوثاقة والصدق، والضعف والتمييز، والاشتراك ونحوها.

وجه الحاجة إليه: إنّ معظم أحكام الفقه ثبت بالأخبار الآحاد، وخبرالواحد المجرّد عن القرينة المورثة للوثوق، إذا كان سنده ضعيفاً لا يكون حجّة، فيحتاج الفقيه إلى معرفة الأسناد وحال الرّواة.

وتوضيح المقام:

إنّ الأصول الاعتقاديّة والأحكام الفقهيّة وغيرهما:

إمّا مأخوذة من العقل فقط.

أو من الضّرورة الدينيّة أوالمذهبيّة.

أو من الإجماع والسيرة المتّصلة بزمان الشّارع وأوصيائه.

أو من نصوص القرآن المجيد وظواهره.

أو من الرّوايات المتواترة اللفظيّة أوالمعنويّة، أوالإجماليّة.

أو من الرّوايات المحفوفة بالقرينة القطعيّة، أو الموجبة للاطمئنان.

وفي كلّ هذا لا نحتاج إلى النظر إلى الأسانيد وعلم الرجال، كما لا يخفى، و لكن المجموع الحاصل من هذه الأدلّة في علم الفقه قليل جدّاً، بحيث لو اكتفى به أحد عدّ خارجاً عن زيّ المتشرّعة عندهم.

وبالجملة لنا علم إجمالي بوجود واجبات ومحرّمات كثيرة في محتوى الأخبار الآحاد، ونقطع بصدور كثير منها عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام. وسيّدهم وسيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله.

وحيث لا طريق لنا إلى إحراز ما صدر عنهم عليهم السلام في هذه الأزمنة إلاّ النظر إلى الأسناد، وجب معرفة الصّادقين من الرّواة عن غيرهم، فيعمل بخبر الصّادق ويترك خبر الكاذب والمجهول.

فإن قلت: مقتضى العلم الإجمالي السّابق الاحتياط في مداليل جميع الرّوايات؟

قلت: نعم إن لم ينحلْ بأخذ الصحاح والحسان والموثّقات.

فإن قلت: فما وجه هذا التبعيض بين خبر الصّادق والكاذب، وبِمَ يرجّح الأوّل على الثاني؟

قلت: الوجه المرجّح هو بناء العقلاء على حجيّة خبر الصّادق دون غيره، وكذا الرّوايات الكثيرة الدّالة على حجيّة رواية الثقاة، وهذا واضح لا غبار عليه.

هذا ولجماعات من العلماء مسالك في حجيّة الأخبار الآحاد يلزم منها، إمّا قلّة الاحتياج إلى علم الرجال، أو عدم الحاجة إليه، وربّما قيل بعدم جواز الرجوع إليه، وإليكم تفصيل تلك المسالك:

١. المسلك المنسوب الى السّيد المرتضى، وابن إدريس، وغيرهما رضي الله عنهم:

و هم ممّن لا يعملون بخبر الواحد غير العلمي، وأنّهم يرون الأخبار المعمول بها، إمّا متواترة، أو محفوفة بالقرينة القطعيّة، وعليه تنتفي عمدة فائدة العلم المذكور.

يقول السّيد المرتضى في محكي كلامه[١]: إنّ أكثر أحاديثنا المرويّة في كتبنا معلومة على صحتّها، إمّا بالتواتر من طريق الإشاعة، وإمّا بعلامة وأمارة دلّت على صحتّها وصدق رواتها، فهي موجبة للعلم مقتضية للقطع، وإن وجدناها مودّعة في الكتب بسندٍ معيّنٍ مخصوصٍ من طريق الآحاد. ومثله غيره.[٢]

٢. مسلك جمع آخر من الأصوليّن:

و هو بأنّ كلّ رواية قَبِلَها المشهور فهي مقبولة لنا، وإن كانت غير معتبرة سنداً، وكلّ رواية لم يعمل بها المشهور فهي مردودة وإن كانت صحيحة السند.

والسرّ في ذلك، إنّ عمل المشهور بها يكشف عن وجود قرينة دالّة على صحتّها، بحيث لو وصلت إلينا لعملنا بها، وإعراضهم عنها يكشف عن خلل فيها وإن لم يصلْ إلينا، ولا

---

١. *وسائل الشّيعة*: ٢٠ / ٨٦

٢. إلاّ أن يُقال: إنّ في علم الرجال جملة من تلك القرائن والأمارات.

عجب فيه، فإنّ القدماء كانوا أقرب إلى زمان الأئمّة عليهم السلام ولهم مزيد اطّلاع على القرائن اللفظيّة والحاليّة.

أقول: كلّ من راجع الرّوايات في أمثال أعصارنا يجد من نفسه عدم التواتر والقرينة المفيدة للقطع في الرّوايات، إلاّ نادراً غاية الندرة، فلا مجال للمسلك الأوّل أصلاً.

وأمّا المسلك الثّاني ففيه: أوّلاً فقدان الشّهرة في كثير من معاني الرّوايات والمسائل الفقهيّة، حتّى يرجع إليها. وثانياً: انّ الشّهرة إذا لم تُوجب الاطمئنان بصدور الخبر ـ كما هو الغالب ـ لا تكون حجّة، ولا مرجّحة، ولا جابرة، ولاكاسرة، ولا فرق في ذلك بين الشّهرة الفتوائيّة والشّهرة الروائيّة على الأظهر، وسيأتي تفصيله فيما بعد.

٣. مسلك جمع من المحدّثين المعتقدين بقطعيّة روايات الكتب الأربعة.

٤. مسلك جمع من المحدّثين وغيرهم، القائلين بصحّة روايات الكتب الأربعة

بل ذهبوا إلى صحّة أخبار غير هذه الكتب، من كتب الصدوق وأمثاله، وعليه فلا حاجة إلى مراجعة علم الرجال إلاّ في فرض التعارض والترجيح ونحو ذلك،[1] وإن شئت الوقوف على دلايل هذين المسلكين وإبطالها، فعليك بالمطوّلات.[2] وسيأتي نقلها ونقدها في محلّه مع الاختصار.

والحقّ أنّه لا سبيل لنا إلى صحّة الرّوايات وتمييز الحجّة عن اللاحجّة غالباً، سوى وثاقة الرّواة وصدقهم، وهذا أمر وجداني ـ رغم إصرار جماعة ـ فاستنباط الأحكام الشّرعيّة موقوف على علم الرجال، وهو من أركانه.

٥. مسلك المانعين من جواز المراجعة إلى علم الرجال:

و هو يشمل دعوى أنّه علم منكر يجب التحرّز عنه؛ لأنّ فيه تفضيح الناس، وقد نهينا عن التجسس عن عيوبهم، وأمرنا بالغضّ والتستّر.

ونوقض بالجرح والتعديل في المرافعات، وبذكر المعائب في مقام الإشارة على المستشير، مع أنّ الأحكام الكلّية الإلهيّة أولى من الحقوق الجزئيّة المجوّز فيها ذلك.

والحلّ إنّ حرمة المقدّمة المنحصرة إذا توقّف عليها واجب أهمّ، ساقطة لا محالة، فافهم جيّداً.

---

١. انظر: فوائد علم الرجال على مسلك الإخبار يبّن، الوسائل: ٢٠ / ١١٢.

٢. انظر: *الوسائل*: ٢٠ / ٦١ ـ ١١٢؛ الجزء الأوّل من *معجم الرجال*، لسيّدنا الأستاذ الخوئي رحمه الله؛ ومقدّمة *تنقيح المقال للفاضل* المامقاني وغيرها. وسيأتي نقل تلك الدلايل ونقدها مع الإختصار في بحث الثالث والثلاثين إن شاء الله تعالى.

إذا عرفت هذا فنرجع إلى أصل المقصود، وهو بيان القواعد الّتي يصحّ بها التّوثيق وتعرف بها وثاقة الرّواة وضعفهم واعتبار الأسانيد وقيمة التّوثيق والتضعيف الصادرين من الموثّقين والجارحين وغير ذلك، ممّا يرجع إلى الأسناد قوّة وضعفاً وتوضيحاً، وهو أمر مهمّ للمحصّلين، ولم أرَ لحدّ الآن أي: سنة ١٣٥٥ هـ. ش / ١٩٧٦ م[1] ـ في هذا الفنّ كتاباً بحث عنه بحثاً كافياً لائقاً.

١. عندما طُبع الكتاب طبعة ثالثة ورابعة، قد ألفّت كتب في هذا الفنّ ونشرت في الأسواق، والحمد لله.

مقدّمة الطبعة الخامسة

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

كنت أظنّ أنّ كتاب: *بحوث في علم الرجال* ـ بعد طبعته الرابعة ـ كاف لمسائل علم الرجال، ولكن بعد مدّة بدالي أنّه لا نهاية لمسائل علم من العلوم، فإنّ الأفكار في تجوال لامستقّر لها، و من هذا المنطلق فذكرت مطالب أخرى إضافيّة احتاج الكتاب إليها في المراجعة الثانية وأظنّ هذا آخر ما أطبعه في حياتي؛ إذ بعد ذلك لا أُقدر على تحقيق وتدقيق، فإنّ الشيخوخة والاشتغال بأمور الحوزة العلميّة لخاتم النبيّينﷺ و كذلك التلفزيون، ومراجعات الناس تمنعني من الخوض في المباحث العلميّة المذكورة في كتب العلماء، مع قرب أجلي.

و أشكر في ختام الفقرات الإخوة القائمين على جامعة المصطفىﷺ العالميّة، لاسيّما رئيسها العلاّمة الحجّة الشيخ الأعرافي وفضيلة الشيخ الجليل العلّامة المحامي وهو مندوب الجامعة في عاصمة كابول ـ حيث قبلوا إعادة طبعة الكتاب ـ الطبعة الخامسة ـ على نفقتهم.

أسال الله تعالى قبول خدماتهم الدينية في البلاد الاسلامية، إنّه قريب مجيب.

كابول ١٤/ ١/ ١٣٨٩
٣ آبريل ٢٠١٠ م (١٨ ربيع‌الثاني ١٤٣١)

مقدّمة الطبعة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم وله الشكر أولاً وآخراً...

آلة الطباعة ـ الكامبيوتر ـ في الباكستان كانت غير جيّدة، وموظفها لم يكن عارفاً باللغة العربيّة، فلم تصدر الطبعة الثالثة من الكتاب بجمالها اللآئق به، بل زادت أغلاطها المطبعيّة ـ رغم جهد المؤلّف ـ على أغلاط الطبعة الثانية بكثير، وزيدت المشكلة بوقوع نواقص أخرى في ترتيب المطالب حين طبع الكتاب في المشهد الرضوي في غيبة المؤلف، فغلب التقدير على التدبير، وقديماً قالوا: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

ولما وفّق الله سبحانه وتعالى المؤلّف لإلقاء محاضرات في علم الرجال في المشهد الرضوي ـ جامع گوهرشاد ـ وفي الحوزة العلميّة ببلدة قمّ ـ صانهما الله من الحوادث ـ اشتاق الفضلاء في تحصيل نسخ الكتاب ووقف المؤلّف الفقير على بعض مطالب مهمّة أخرى في بعض الكتب الرجاليّة المطبوعة حديثاً، فرأى التعرّض لها لازماً، فعزم أن يقوم بإصلاح الكتاب على الوجه الصحيح الأحسن وإعادة طبعه قبل أن يتوفّاه الله الحكيم القاهر على عباده، تكميلاً للفائدة وخدمة للعلم وأهله، وقد وفقنا الله تعالى عليه في ثلاثة أشهر.

الفقير إلى الله عزوجلّ المقيم ببلدة قم المشرّفة
محمّد آصف المحسني القندهاري الأفغاني
١/ ٣/ ١٤٢٠ هـ ـ ٢٥/ ٣ / ١٣٧٨ هـ . ش

مقدمة الطبعة الثالثة

بسمه تعالى وله الحمد واصبا

ألّفت هذا الكتاب في بلدة القندهار، ولعلّه في سنة ١٣٥٥ أو ١٣٥٦هـ. ش، وطبع في سنة ١٣٥٧ أو ١٣٥٨ هـ. ش في المشهد الرضوي باسم *الفوائد الرجالية*. وكانت فيه نقايص، فبعد الاصلاح والتكميل وفقنا الله تعالى لإعادة طبعه في بلدة قمّ المشرّفة سنة ١٤٠٢ ق. هـ / ١٣٦١ هـ. ش، باسم *بحوث في علم الرجال* إبّان الثورة الإسلامية الأفغانيّة ضدّ احتلال الماركسيين السوفياتيين وعُمّالهم الأفغانيين، وكنت يوم ذاك أقود الحركة الإسلاميّة الأفغانيّة ضدّ الملحدين الشيوعيين والآن ـ أى: (سنة ١٤١٦ هـ / ١٣٧٤ هـ. ش ـ) قصدت ـ بعون الله وفضله إعادة طبع الكتاب طبعاً ثالثاً يمتاز عن الطبع الثاني بأمور:

١. إصلاح الأغلاط المطبعيّة.
٢. بعض تغيير مطالب الكتاب إلى نحوٍ أحسن.
٣. زيادة مباحث مفيدة مهمّة مكمّلة.
٤. تحكيم بعض المباحث واتقّانه بعد حصول مزيد التجربة والدّقة.

وإليك بعض تغييرات في هذه الطبعة:

١. حذف مقدّمة الطبعة الثانية.
٢. حذف تنبيه في آخر الكتاب ودرجه في المحال المناسبة في أثناء الكتاب.
٣. حذف جدول الخطأ والصواب بعد إصلاح الأغلاط الموجودة في الكتاب.
٤. تغيير بعض الفوائد والمباحث عن محلّها تحصيلاً للترتّب الطبيعي بين المسائل.
٥. حذف أسماء مشايخ ابن قُولويهِ في كامل الزيارات التي ذكرناها في البحث الخامس من الطبعة الثانية.

اسلام آباد باكستان ١٤١٦ هـ / ـ ١٣٧٤ هـ / ش.
محمّد آصف المحسني